

غير تام وغير موجب ولا يدل ان يتقدمه نفي او يستفاد به على الاسم الواقع
بعد الكلام يستحقه من الحركات لوجوده لا يكون وجوده اذ لا يكون
اذ لا يكون له مثال ذلك ما قام الازدي وما رتب الازدي وما مرت
الازدي وما تقول ما قام زيد وما رتب زيد وما مرت زيد وما
سمي هذا الاستثناء صفر عال ان ما قبله لا قد تفرغ لطلب ما بعد ها ولم
تدركه عنده بالعلم فيما يقضي به والاستثناء في ذلك كله من غير
علم تحذف وقد تفرغ بعد العامل وقبله لا تقبل في الرفع ما قدم
احد الازدي وما مرتب باحد الازدي ولا يد من ادخال اليها
في مثل هذا على الخوض فاقم تقول ما مرتب الازدي وما تقول
ما مرتب الازدي بل في مثل الاستثناء المرفوع قوله تعالى وما
محمد الا مرسل وما امرنا الا واحدا وما قول الناظر
هـ ان نقل الازدي الى الله هـ ارفعه ورفعه ما جري مجراه هـ
فانما ربه الى ما يقدر فيه الابدال واللفظ لوجوه ما جري مجراه
كما اذا دخلت الالف على اسم جنس نحو كل رجل الازدي ولا اله
الا الله فانك ترفع ما بعد الالف الابدال من محل اسم الالف
قبل دخولها كان مرفوعا بالابتداء والخبر فاقم الازدي
في الوجود الا الله وقد استشكل الابدال على المحل بان الرفع على
قد نزل لدخول التانيخ ولو اخبرنا لامح اسمها اذ هي في محل الاستثناء
عند سبويه لم يتوجه دخول على المعرفة واختار الشيخ ان يحل
الاسم الذي يربط من الضمير المستتر في خبره على المحذوف وقول الناظر
وانصب اذ ما قدم المستثنى تقول هل الا العراق معني
اشار به الى انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصب
على الاستثناء مطلقا سواء كان الكلام موجبا ونقولا القيد نحو
الازدي القوم او غير موجب ويعرف الكثير وسواء كان متصلا او
منقطعا له صورتان احداهما ان يكون الكلام تاما كقول البيت
بن زيد الاسلامي في قصيدته الهاشمية المذمومة **هـ** وما الى الابدال
ان احمد شيبه **هـ** وما الى الاستثناء الذي مشعب **هـ** ويرى مشعب

بالمشعب

بدل مشعب وانما امتنع التثنية في ذلك لان التابع لا يتقدم على متبوعه
واما اذا تقدمت المستثنى منه وتاخر عنه نحو ما جاني احد الازدي والاشياء
زيدا اخبرنيك قد هي بسبويه جواز التثنية بدل الالف والنصب على الاستثناء
ولكن الارجح عنه الانتفاع بالمشكلة وعن المازني وجوب النصب
وعن الازدي احتياطه وعن ابن مالك استنواؤها على ان بعض النحاة
قد اجازها لرفع فيما اذا تقدمت المستثنى على المستثنى منه في صورة
النفي فعلى ذلك تقول ما قام الازدي احد وسبع يونس من كلامهم
ماي الا ابو بكر ناصر قال الشاعر **لانهم يرجون منه شفاعة**
اذا لم يكن الا التثنية شافعه ووجهه ان كان العامل مرفوعا لم يجر
الا وان المجرى عام اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه كونه
بدل كل من كل ونظيره في ان التثنية اخبرنا ما جيا ما مرتب
عندك احد الصور الثمانية ان يكون الكلام غير تام فينصب ايضا
ما بعد الالف الاستثناء وذلك كقول الناظر هل العراق معني في نصب
العراق وهو مستثنى من معني والاطلاق نظر تام اذ معني مبتدأ خبر
خبره وقد بين لنا والمخبر بالضمير المحذوف الذي يقدر فيه السمع
يقال معني زيد كذا في مكان كذا اذا نزل به واما قوله تعالى كان
يعنون فيها تنسب **هـ** اعلم انه قد ظهر بهذا ان الاستثناء على اربعة اقسام
لانه اما ان يكون من كلام تام او تام او تام اما ان يكون موجبا نحو الجبر
او غير موجب وكل من الموجب وغيره اما ان يتاخر فيه المستثنى عن المستثنى
منه او يتقدم عليه فذلك اربعة اقسام وقد تقدمت اشارة استوف
فيها الكلام ولما افرغ الناظر من الكلام على الاقوال هذا الباب اتبعها
بذكر بعض اخواتها من الادوات فقال **وان تكن مستثنا بما عدك**
هـ او ما خلا وليس فانصب الابدال هـ تقول جاز ما عدك محمد هـ
هـ او ما خلا وليس احمد هـ اعلم ان من ادوات الاستثناء ما عدك
وما خلا وليس مما قال فيكون ما عدك كل واحد منها منصوبا لكنه يعود
ما خلا وما عدك منصوب على المفعول به ناعلا انهما فعلا من ما عدك
غير متصرفين وفاعل كل منهما متصرف به وتكاتف قلنا جازا وما عدك محمد